بنك نزوى
Bank Nizwa

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة الماليّة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الثاني من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدّم لكم النتائج المالية للنصف الأول من العام الجاري والمنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٨. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

يشهد الاقتصاد المحلي تعافيا جيدا وذلك نتيجة تحسن الطلب المحلي كما أصبح الوضع الاقتصادي أكثر قابلية للنمو. وعلاوة على ذلك، فقد ساهم النمو المستمر لأسعار النفط ممزوجة بزيادة الطلب الخارجي في تعزيز وتحفيز الأنشطة غير النفطية. ولذلك فقد انعكس ذلك إيجابا على القطاع المالي وتحديدا قطاع الصيرفة الإسلامية حيث شهدت نموا متواصلا. وإننا نؤمن أن هذا النمو المستمر يُظهر جلياً أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية وما ينتظره من فرصٍ واعدة للنمو والازدهار على الرغم من التحديات المختلفة.

استطاع البنك خلال النصف الأول من العام الجاري أن يحقق نتائج متميزة على جميع الأصعدة. فقد تمكنا خلال هذه الفترة من تسجيل نمو بنسبة ٢٦% في الأصول وبنسبة ١٨% في الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك بفضل الأسلوب المميز الذي نتبعه في جميع جوانب الأعمال ونجاحنا في خفض التكاليف على نحو ملحوظ. وتعتبر الأرباح الفصلية المعززة بالتوسع التي يشهده البنك قياسية ومرضية. كما تعزز الأداء التشغيلي القوي للبنك بارتفاع الإيرادات، ونمو محفظة التمويلات، وتحسن الهوامش الربحية، وانخفاض تكلفة المخاطر، مدعومًا بشكل أكبر بنهج يتمركز حول عملائنا واحتياجاتهم والذي قمنا بإنتهاجه في جميع عملياتنا.

وقد كان للاستراتيجية التي يتبعها البنك والتي تتمركز حول خدمة العملاء بالغ الأثر في تحقيق البنك لمجموعة كبيرة من الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية.

وقد واصل البنك تركيزه على زيادة النمو في الميزانية العمومية، وتنويع مصادر الدخل، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن. وقد جاء ذلك تمشياً مع استراتيجينا لعام ٢٠٢٠ والتي أتاحت لنا الاستفادة من الفرص المتنامية في القطاعات الصناعية الواعدة ومكنتنا من ممارسة عملياتنا بثقة كبيرة في ظل التحديات المتعددة الموجودة على الساحة في الوقت الحالي.

ونحن على ثقة تامة أنه ومن خلال العمل وفقا لمحاور استراتيجيتنا الثابتة وميزانيتنا المرنة، سنتمكن في بنك نزوى من التغلب على أي تحديات اقتصادية مع مواصلة إثراء تجربة الزبائن بخدمات ومنتجات تلبي متطلباتهم فضلاً عن إيجاد قيمة للمساهمين والشركاء.

تعزيز الوعي

خلال الربع الثاني واصل البنك جهوده الريادية في تعزيز الوعي حول مفهوم الصيرفة الإسلامية، ومزاياها، والفرص التي تحملها. حيث واصلنا محطات البرنامج التثقيفي للمالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع شركة تكافل عمان للتأمين والشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية، والذي يهدف نحو تعزيز مفهوم المالية الإسلامية المتمثل في التمويل والتأمين والاستثمار لدى أفراد المجتمع، حيث غطى البرنامج إلى الآن خمسة مناطق في أرجاء السلطنة. وعلاوة على ذلك، فقد استضاف البنك مجموعة من الوفود المحلية والعالمية وذلك لإطلاعهم بتجربة وخبرة البنك في قطاع الصيرفة الإسلامية.

بنك نزوى
Bank Nizwa

الأداء المالي

نمت محفظة أصول البنك الإجمالية بنسبةٍ بلغت ٢٦% لتصل إلى ٧٧٣ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٦١٣ مليون ريال عماني، في حين ارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ٣٢% لتصل ٦٣٩ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نموا في ودائع العملاء بنسبة بلغت ٤٠%. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويلات وذلك على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع تعزيز مسيرة نمائه، الأمر الذي من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ١٨% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية بنسبة ١% فقط الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالإلتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ٢،٦١٨ الف ريال عُماني. وهو انجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في إلتزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أداء البنك وإطفاء الخسائر المتراكمة

وعلى الرغم من التحديات ، حافظ البنك على قوة مركزه المالي نظراً لجودة أصوله ونسب رأس المال التي تتمتع بالاستقرار والثبات.

خططنا المستقبلية

بدء الاقتصاد المحلي في التعافي وذلك بفضل تحسن أسعار النفط، ومن المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي في السلطنة مسيرة تطوره وازدهاره، إلا أنه لاتزال هناك تحديات تشغيلية خاصة في ظل ضبط الأوضاع المالية وتزايد الدين العام والذي بدوره يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني. وقد ساهمت المبادرات التي تتبعها الحكومة العمانية لتنويع مصادر الدخل وتطلعها لمواكبة ودخول الأسواق العالمية وتعديل القوانين في تخفيف الضغوط على السيولة المحلية. ومع ذلك، يبقى ارتفاع تكاليف التمويل كتحدي أساسي للقطاع بأكمله.

ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة ٢،١% خلال العام الجاري ٢٠١٨ وأن يحقق القطاع المصرفي نموا بنسة ٧% إلى ٨%. كما أنه من المتوقع أن تزيد مستويات إنتاج النفط الخام هذا العام بعد التباطؤ الذي شهده خلال العام المنصرم ٢٠١٧ بسبب تخفيضات إنتاج النفط واتفاقية أوبك الأخيرة حول زيادة الإنتاج ليصل ١٠٠%. كما أنه من المتوقع أن يتراوح سعر خام برنت بين ٦٥ إلى ٧٠ دولار خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

وسيعزز النمو في القطاع غير النفطي من خلال الاستثمار في البنية التحتية حيث شرعت الحكومة في برنامج شراكة القطاعين العام والخاص من خلال شركة تنفيذ التي ستجلب استثمارات من المستثمرين المحليين والأجانب. وقد ساهمت الجهود التي تبذلها الحكومة في تحسين الوضع المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية في دفع عجلة النمو، وزيادة مستوى تنويع مصادر الدخل الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية، وتعزيز النمو العام. ومن المتوقع أن تسهم مشاريع البنى التحتية الكبيرة والمُخطط تنفيذها في رفع مستوى النمو غير الهيدروكربوني إلى ٤% على المدى المتوسط. ونظراً للدور المرتقب أن يلعبه القطاع الخاص في تشكيل رأس المال، فإن توجه الحكومة لن يقتصر على تحسين البيئة الاستثمارية فحسب والترويج لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والعام وإنما سيتعدى ذلك ليشمل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخصيص جزء من المشاريع ليتم تنفيذها من قبل هذا القطاع، إضافة إلى ضمان تنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ". وفي ظل الوضع المالي الإيجابي والمبادرات الحكومية الرامية نحو تعزيز الاقتصاد، فإنه من المتوقع أن يزداد معدل الطلب على الائتمان خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يظل استهلاك الأسر المعيشية محدودا نظرا لنسب النمو المتواضعة في معدل الدخل، وزيادة تكاليف الوقود.

لا تزال التطلعات خلال النصف المتبقي من العام ٢٠١٨ إيجابية وذلك مع توقعات نمو مجموعة من القطاعات التي تشمل: قطاع التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، والتجارة والنقل. وسيواصل القطاع المصرفي استفادته من المزايا التنافسية لإظهار المزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك،

تعمل السلطات المحلية على تعزيز وتحسين النموذج العماني من خلال تطبيق قوانين لحماية الاقتصاد المحلي ومواصلة تنميته من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات الجديدة بما يتماشى مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بالدعم المالي.

بنك نزوى ملتزم بموقعه الريادي في تعزيز وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية، كما يعمل على توسعة الحصة السوقية للقطاع. ورحلتنا الممتدة لخمسة أعوام إضافة إلى الإنجازات التي حققناها تعكس جهودنا الريادية والحثيثة لتمكين مجتمعاتنا من خلال حلول مصرفية عصرية وذات كفاءة وجودة عالية. وسنواصل العمل وفقا لاستراتيجيتنا والتي تركز على الأداء المالي، والتطور التقني، وتعزيز الحصة السوقية، وثقافة العمل. وعلاوة على ذلك، فإننا سنعمل على مواصلة تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، وذات كفاءة عالية مصممة لتلبية احتياجات عملائنا.

شُكرنا وتقديرُنا

وفي الختام، أودّ، وبالنيابة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجّهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامّة لسوق المال على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أنّ أشكر جميع مساهمينا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنكٍ اسلاميّ متكامل في السلطنة.

أمجد بن محمد البوسعيدي،

رئيس مجلس الإدارة